مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

أثر الإنفاق الحكومي في عجز الموازنة العامة للدولة السودانية

(دراسة ميدانية وزارة المالية و التخطيط الاقتصادي 2024م)

د. ميرفت عباس علي الطيب[1]

د. مصطفى محمد يوسف عبدالرحمن[2]

[1] كلية المجد للعلوم و التكنولوجيا

[2] جامعة البطانة – كلية علوم الإدارة والاقتصاد

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة السودانية وذلك من خلال أثر تعويضات العاملين، أثر مصروفات السلع والخدمات، وأثر مصروفات التنمية على عجز الموازنة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و استخدمت الاستبيان كأداة رئيسي لجمع البيانات وتحليلها بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، توصلت الدراسة إلى الآتي : أن زيادة تعويضات العاملين لا تشكل سببًا رئيسيًا لعجز الموازنة، بينما تبين وجود علاقة طردية قوية بين مصروفات السلع والخدمات ومصروفات التنمية وارتفاع عجز الموازنة. كما أكدت النتائج أن سوء الإدارة المالية وغياب الشفافية يؤثران سلبًا على الوضع المالي للدولة .أوصت الدراسة بترشيد الإنفاق الحكومي، خاصة في البنود الجارية غير الإنتاجية، وزيادة الاستثمار في المشاريع التنموية التي تحقق عوائد طويلة الأجل وتبني انظمة تمويلية حديثة كنظام البوت وذلك خلق شراكة فعالة مع القطاع الخاص ، كما أكدت الدراسة أهمية تحسين النظام الضريبي وزيادة الإيرادات العامة، وتعزيز الشفافية والرقابة في إدارة الموازنة العامة لتحقيق استدامة مالية وتقليل العجز.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي– عجز الموازنة العامة –المالية العامة –تعويضات العاملين– مصروفات السلع والخدمات– مصروفات التنمية– السياسة المالية– الاستدامة المالية– وزارة المالية .

Abstract

The study aimed to measure and analyze the impact of government spending on the Sudanese general budget deficit through the impact of employe compensation, the impact of goods and services expenditures, and the impact of development expenditures on the budget deficit. The study adopted descriptive-analytical approach, and used a questionnaire as the primary tool for collecting and

analyzing data using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study concluded the following: Increased employee compensation does not constitute a major cause of the budget deficit, while a strong direct relationship was found between goods and services expenditures and development expenditures and the increase in the budget deficit. The results also confirmed that poor financial management and the lack of transparency negatively affect the country's financial position. The study recommended rationalizing government spending, especially on current, non-productive items, increasing investment in development projects that achieve long-term returns, and adopting modern financing systems such as the BOT system to create an effective partnership with the private sector. The study also emphasized the importance of improving the tax system, increasing public revenues, and enhancing transparency and oversight in managing the general budget to achieve financial sustainability and reduce the deficit .English:Government Spending-General Budget Deficit-Public Finance-Employee Compensation-Goods and Services Expenditure-Development Expenditu-Fiscal Policy-Financial Sustainability-Sudanese Economy.

أولًا: الإطار المنهجي

مقدمة:

يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ومع تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، أصبح الإنفاق الحكومي يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم. وتسعى الحكومات من خلال الإنفاق العام إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

غير أن التوسع في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى مشكلة اقتصادية خطيرة تتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك عندما تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة. ويعتبر عجز الموازنة من أبرز التحديات التي تواجه صانعي السياسات المالية في مختلف دول العالم، لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني مثل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة المديونية العامة.

وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة وما تشهده من تحديات، أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة بشكل علمي ودقيق. حيث تسعى الدول إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي من جهة، والحفاظ على استدامة المالية العامة وتجنب تفاقم عجز الموازنة من جهة أخرى.

وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة للدولة، وتحليل الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق العام على الوضع المالي للدولة. كما يهدف البحث إلى تقديم رؤية واضحة لصانعي السياسات المالية حول كيفية إدارة الإنفاق العام بشكل يضمن تحقيق الأهداف التنموية دون الإخلال بالتوازن المالي للدولة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونه يتناول موضوعاً حيوياً يمس الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة التي تتطلب فهماً عميقاً للعلاقة بين متغيرات السياسة المالية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي. كما أن نتائج هذا البحث قد تساهم في توجيه السياسات المالية نحو تحقيق الكفاءة في الإنفاق العام والحد من مشكلة عجز الموازنة.

1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما أثر زيادة تعويضات العاملين على عجز الموازنة العامة في السودان؟
2. ما العلاقة بين مصروف السلع والخدمات وعجز الموازنة العامة في السودان؟
3. ما مدى تأثير مصروفات التنمية على عجز الموازنة العامة في السودان؟

2. أهداف البحث:

تسعي الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1/ دراسة وتحليل أثر تعويضات العاملين على عجز الموازنة العامة في السودان

2/ تحليل العلاقة بين مصروفات السلع والخدمات وعجز الموازنة العامة

3/ قياس تأثير مصروفات التنمية على عجز الموازنة العامة للدولة

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

3. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأول: توجد علاقة بين زيادة تعويضات العاملين و عجز الموازنة العامة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين مصروف السلع والخدمات وعجز الموازنة العامة للدولة السودانية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين مصروفات التنمية وعجز الموازنة العامة بدولة السودان

4. أهمية الدراسة

تتمثل اهمية البحث الاتي:

تساهم الدراسة في إثراء المكتبة العلمية بدراسة تطبيقية حول أثر المصروفات على عجز الموازنة، يفتح المجال لدراسات مستقبلية في مجال إدارة الموازنة العامة وترشيد الإنفاق الحكومي، يقدم إطاراً نظرياً متكاملاً عن العلاقة بين المصروفات وعجز الموازنة.

يساعد متخذي القرار في وزارة المالية على فهم أفضل لأسباب عجز الموازنة، ويقدم توصيات عملية لترشيد الإنفاق وتحسين إدارة الموازنة العامة، ويسهم في تطوير السياسات المالية المتعلقة بإدارة المصروفات الحكومية.

5.أدوات الدراسة:

1. مصادر أولية: وتشمل الاستبيان
2. مصادر ثانوية: وتتمثل في الكتب والدوريات العلمية، والمجلات العلمية، والرسائل العلمية، والانترنت.

6- منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مناهج متعددة الجوانب، منها:

- المنهج التاريخي: لاستعراض الدراسات السابقة والإطار النظري من الكتب والمراجع.
- المنهج الاستقرائي: لاختبار صحة فروض الدراسة.
- المنهج الاستنباطي: لصياغة مشكلة الدراسة واستنباط الفروض وحلها.
- المنهج الوصفي التحليلي: للدراسة الميدانية باستخدام الاستبيان.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

7. حدود الدراسة:

الحدود الزمانية:

– الفترة الزمنية: 2024م

الحدود المكانية:

– وزارة المالية، السودان

ثانيًا: الإطار النظري والدراسات السابقة:

1– الإطار النظري:

المحور الاول: مفهوم الإتفاق الحكومي و أنواعه و أهميته

مقدمة:

تناول الباحثين تعريف الإنفاق الحكومي باعتباره أداة أساسية في السياسة المالية للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. استعرضوا أنواعه المختلفة مثل الإنفاق الجاري، الاستثماري، التحويلي، والدفاعي، وأوضحوا أهميته في تعزيز التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أولًا: مفهوم الإنفاق الحكومي:–

يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية. ويمكن تعريف الإنفاق الحكومي بأنه "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة" [1].

كما يعرف الإنفاق الحكومي بأنه "مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها من خلال الموازنة العامة لتلبية الحاجات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة" [2].

وفي تعريف آخر، يشير الإنفاق الحكومي إلى "تلك المدفوعات النقدية التي تقوم بها الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو للحصول على رؤوس الأموال الثابتة اللازمة للمشروعات الاستثمارية، أو لتقديم الإعانات المختلفة" [3].

([1]) سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في المالية العامة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2019)، ص125.

([2]) محمد خير العكام، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، (عمان: دار المسيرة للنشر، 2018)، ص87.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

ويتميز الإنفاق الحكومي بعدة خصائص أساسية منها أنه يصدر عن سلطة عامة، ويستهدف تحقيق النفع العام، ويتم من خلال وسيلة نقدية. كما يخضع الإنفاق الحكومي لمجموعة من القواعد والضوابط القانونية والإدارية التي تنظم عملية الصرف وتضمن حسن استخدام المال العام [4].

ثانيًا: أنواع الإنفاق الحكومي:-

1- الإنفاق الجاري (التشغيلي):-

الإنفاق الجاري، المعروف أيضًا بالإنفاق التشغيلي، يمثل النفقات المتكررة التي تحتاجها الدولة لضمان استمرار عمل أجهزتها الحكومية وتقديم الخدمات العامة بشكل يومي. هذا النوع من الإنفاق يشمل عدة عناصر رئيسية، أبرزها الرواتب والأجور التي تُصرف للموظفين العاملين في القطاع الحكومي، مما يضمن استمرارية عمل المؤسسات الحكومية بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تشغيل وصيانة المرافق العامة من المكونات الأساسية للإنفاق الجاري، حيث يشمل هذا الجانب النفقات المخصصة للحفاظ على البنية التحتية العامة مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، لضمان جاهزيتها لخدمة المواطنين. كذلك، تندرج تحت هذا النوع من الإنفاق المصروفات الإدارية المختلفة، التي تشمل تكاليف تشغيل الأجهزة الحكومية وإدارة الأعمال اليومية مثل الإمدادات المكتبية، والنقل، والاتصالات.

يُعد الإنفاق الجاري عنصرًا حيويًا لاستمرار الخدمات العامة الأساسية، مثل التعليم والصحة والأمن. ففي حالة عدم تخصيص ميزانية كافية لهذه النفقات، قد تواجه الدولة تحديات في تقديم الخدمات الضرورية، مما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين واستقرار الاقتصاد. [5].

2- الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي):-

الإنفاق الاستثماري، المعروف أيضًا بالإنفاق الرأسمالي، يركز على المشروعات التنموية والبنية التحتية التي تهدف إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحسين جودة الحياة. يشمل هذا النوع من الإنفاق مجموعة واسعة من المشروعات التي تُنفذها الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

([3]) حسين الوادي وزكريا عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، (عمان: دار المسيرة للنشر، 2017)، ص156.

([4]) طارق الحاج، **المالية العامة**، (عمان: دار صفاء للنشر، 2020)، ص98

([5]) محمد عبد المنعم عفر، **السياسات الاقتصادية الكلية**، (جدة: دار حافظ للنشر، 2018)، 156.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

من أبرز مجالات الإنفاق الاستثماري إنشاء الطرق والجسور التي تسهم في تحسين حركة النقل وتسهيل التبادل التجاري. كما تشمل الموانئ والمطارات التي تدعم التجارة الدولية وتُعزز السياحة والاستثمارات الأجنبية. المدارس والمستشفيات تأتي أيضًا ضمن هذا الإنفاق، حيث يُسهم الاستثمار في التعليم والصحة في بناء رأس مال بشري قوي ومؤهل لدفع عجلة التنمية. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر شبكات المياه والكهرباء مشروعات أساسية، إذ تلعب دورًا حيويًا في دعم الأنشطة الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.

يتميز الإنفاق الاستثماري بطابعه طويل الأجل، حيث يُسهم في بناء قاعدة اقتصادية قوية تُعزز من فرص النمو وتُحقق عوائد مستدامة. على سبيل المثال، الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة أو التكنولوجيا المتقدمة يُمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للتنمية الاقتصادية. ولأن هذا النوع من الإنفاق يتطلب موارد مالية كبيرة، يجب أن تُدار هذه الموارد بحكمة لضمان تحقيق أقصى استفادة منها وتحقيق أهداف التنمية [6].

3- الإنفاق التحويلي

الإنفاق التحويلي يشمل المدفوعات التي تقدمها الدولة للأفراد أو المؤسسات دون أن تتلقى مقابلًا مباشرًا لها، ويهدف بالأساس إلى إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الفئات الأقل حظًا. يُعد هذا النوع من الإنفاق أحد الأدوات المهمة التي تستخدمها الحكومات لمعالجة الفجوات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

الإنفاق التحويلي يعكس دور الدولة في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال تقديم الدعم اللازم للفئات المحتاجة [7].

ثالثًا: أهمية الإنفاق الحكومي:-

يعد الإنفاق الحكومي أداة محورية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية، يسهم الإنفاق الحكومي في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال زياد

([6]) رفعت المحجوب، **المالية العامة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، 234.
([7]) حسين عمر، **مبادئ المالية العامة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2017)، 189.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي[8]. كما يعمل على توفير البنية التحتية الأساسية من طرق وجسور ومطارات وموانئ، مما يسهل حركة التجارة والاستثمار ويدعم النشاط الاقتصادي.

ومن الناحية الاجتماعية، يساهم الإنفاق الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين كالتعليم والصحة والإسكان[9]. كما يعتبر أداة فعالة في معالجة الركود الاقتصادي وخفض معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتنفيذ المشروعات العامة. ويساعد في استقرار الأسعار والحد من التضخم عبر السياسات المالية المناسبة [10].

أولاً: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي:

1- العوامل السياسية:

تلعب الأهداف والتوجهات السياسية للدولة دوراً أساسياً في تحديد حجم وطبيعة الإنفاق الحكومي. يتأثر هذا الإنفاق بالنظام السياسي السائد وفلسفته الاقتصادية. الأنظمة السياسية تختلف في رؤيتها حول دور الحكومة في الاقتصاد، ما ينعكس بشكل مباشر على حجم الموارد المالية التي يتم تخصيصها للخدمات العامة أو المشاريع التنموية[11].

الباحثون أشاروا إلى أن طبيعة النظام السياسي، سواء كان ديمقراطياً أو استبدادياً، لها تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي. الأنظمة الديمقراطية غالباً ما تخصص جزءاً أكبر من ميزانيتها للبرامج التي تحظى بتأييد شعبي، مثل تحسين البنية التحتية أو توفير الإعانات الاجتماعية، بهدف كسب دعم الناخبين. في المقابل، تركز الأنظمة الاستبدادية على الإنفاق المرتبط بضمان بقائها في السلطة، مثل تعزيز القدرات العسكرية أو بناء مؤسسات أمنية قوية [12].

([8]) محمد عبد المنعم عفر، **السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2010)، 156.

([9]) حسين عمر، **مبادئ المالية العامة**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، 234.

([10]) عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2009)، 178.

([11]) محمد عبد المنعم عفر، **السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم**، (جدة: دار حافظ للنشر 2008)، 156.

([12]) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، 89.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

2- العوامل الاقتصادية:

تتضمن العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنفاق الحكومي:

أ) مستوى الدخل القومي:

حجم الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدخل القومي. الدول ذات الدخل القومي المرتفع غالباً ما تكون قادرة على تخصيص موارد أكبر للإنفاق العام، سواء على الخدمات الأساسية أو مشاريع البنية التحتية. عندما يرتفع الدخل القومي، تزداد إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم، مما يتيح لها مرونة مالية أكبر [13].

ب) معدلات النمو الاقتصادي:

معدلات النمو الاقتصادي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي. كلما زادت معدلات النمو، ارتفعت الإيرادات العامة الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية، مما يوفر موارد إضافية للإنفاق. ارتفاع النمو الاقتصادي يدعم الحكومات في تمويل مشاريع تنموية وتحسين مستوى الخدمات [14].

3- العوامل الاجتماعية:

تشكل العوامل الاجتماعية أحد المحركات الرئيسية التي تؤثر في حجم وطبيعة الإنفاق الحكومي. هذه العوامل تشمل مجموعة من المتغيرات التي تتعلق بالمجتمع وبنيته، مثل النمو السكاني والتركيبة السكانية، والتي تلعب دورًا مهمًا في تحديد أولويات الإنفاق الحكومي وضرورة تخصيص الموارد لتلبية احتياجات المواطنين.

المحور الثاني: مفهوم الموازنة العامة وعجزها:

أولًا: تعريف الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الموازنة العامة نظراً لتطور دور الدولة وتزايد تدخلها في النشاط الاقتصادي.

([13]) رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، 234.

([14]) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004)، 167.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

يعرف محمد شاكر عصفور الموازنة العامة بأنها "وثيقة تتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتعكس البرنامج المالي للحكومة لتحقيق أهداف المجتمع" [15].

ويرى حسين مصطفى حسين أن الموازنة العامة هي "خطة مالية تتضمن تقديرات النفقات العامة اللازمة لتنفيذ النشاط الحكومي والإيرادات العامة اللازمة لتمويل هذه النفقات خلال فترة

أولًا: مفهوم عجز الموازنة العامة:

يُعد عجز الموازنة العامة من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ويُعرف بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة مالية [16].

ويحدث العجز في الموازنة عندما تتجاوز النفقات العامة للدولة إيراداتها العامة، مما يضطر الحكومة إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية هذا العجز. [17].

ثانيًا: أسباب عجز الموازنة:

1- الأسباب الهيكلية:

الأسباب الهيكلية تعد من أبرز العوامل التي تسهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية وتحديات الاستدامة المالية للدول. وتتمثل هذه الأسباب بشكل رئيسي في الخلل المزمن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهو خلل يظهر جليًا عندما تنمو النفقات العامة بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة

2- الأسباب الاقتصادية:

الأسباب الاقتصادية تلعب دورًا محوريًا في تفاقم الأزمات المالية وزيادة صعوبة تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. من أبرز هذه الأسباب تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث يؤثر بشكل مباشر على قدرة

([15]) محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، (عمان: دار المسيرة للنشر، 2008)، ص ص 25 27.

([16]) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة** (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2019)، 125.

([17]) رمزي زكي، **العجز في الموازنة العامة للدولة الاتجاهات والآثار والعلاج** (القاهرة: دار المستقبل العربي،2018)، 78.

الدول على تحقيق إيرادات كافية لتغطية احتياجاتها المالية. من ناحية أخرى، يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تفاقم التحديات الاقتصادية. التضخم يرفع تكاليف المعيشة ويؤثر على القوة الشرائية للأفراد.

تراجع الاستثمارات يُعد سببًا آخر يؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة. فمع انخفاض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، تتقلص فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ويزداد الأمر سوءًا عندما تكون بيئة الأعمال غير مستقرة أو تعاني من معوقات مثل البيروقراطية المفرطة، وضعف الحوكمة، وغياب التشريعات المشجعة على الاستثمار.

ضعف القطاع الخاص يُشكل أيضًا عاملاً جوهريًا في تفاقم الأسباب الاقتصادية. القطاع الخاص يلعب دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد من خلال توفير فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في الإيرادات الضريبية. [18].

2- الدراسات السابقة

1- دراسة عبد الله محمد أحمد، 2022:

تناولت هذه الدراسة تأثير الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة. تركزت مشكلة الدراسة على ارتفاع عجز الموازنة العامة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الدين العام وتفاقم المشاكل الاقتصادية. وتساءلت الدراسة عن العوامل المؤدية إلى ارتفاع عجز الموازنة، ودور الإنفاق الحكومي في ذلك، وكيفية السيطرة على العجز.هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة، وتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة في ذلك، وتقديم توصيات للحد من العجز. وتكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على قضية اقتصادية حيوية تؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.اعتمدت الدراسة على منهج البحث الكمي، حيث تم جمع البيانات من التقارير الرسمية للحكومة ومؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تم استخدام أساليب إحصائية متقدمة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي المرتفع، خاصة على البنود غير الإنتاجية، هو أحد العوامل الرئيسية المسببة لارتفاع عجز

([18]) عادل أحمد حشيش، **أصول المالية العامة**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2006)، ص 312.

الموازنة. كما أشارت إلى أن انخفاض الإيرادات الحكومية، بسبب ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع أسعار الصادرات، ساهم أيضًا في تفاقم العجز.أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض النفقات غير الضرورية، وزيادة الإيرادات من خلال تنويع مصادر الدخل وتحسين البيئة الاستثمارية. كما أوصت بإصلاح نظام الضرائب وتعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة المالية العامة [19].

2- دراسة سارة علي حسن، 2021:

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة من 2010 إلى 2019. ركزت مشكلة الدراسة على تزايد عجز الموازنة العامة بشكل مستمر على مدى السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الدين العام.هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة، وتحديد العوامل الأخرى المؤثرة في العجز، مثل الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. كما هدفت إلى تقديم توصيات للحكومة لمعالجة مشكلة العجز استخدمت الدراسة منهجية قياسية، حيث تم بناء نموذج انحدار متعدد لتحليل العلاقة بين المتغيرات. تم الحصول على البيانات من التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي السوداني.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة العجز. كما وجدت أن انخفاض الإيرادات الحكومية، بسبب ضعف الأداء الاقتصادي، هو أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تفاقم العجز أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي، خاصة على البنود غير الإنتاجية، وزيادة الإيرادات من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتنويع مصادر الدخل. كما أوصت بإصلاح نظام الضرائب وتعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة [20].

([19]) عبد الله محمد أحمد، "أثر الإنفاق الحكومي في عجز الموازنة العامة للدولة". (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2022).

([20]) سارة علي حسن، "العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة في السودان". (الخرطوم: جامعة الخرطوم، 2021).

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

3- دراسة محمد أحمد إسماعيل، 2020:

تركزت هذه الدراسة على تحليل أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة من 2005 إلى 2018. انطلقت مشكلة الدراسة من ارتفاع معدلات العجز في الموازنة العامة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الدين العام وتفاقم المشاكل الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة، وتحديد العوامل الأخرى المؤثرة في ذلك، مثل الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. كما هدفت إلى تقديم توصيات للحكومة لمعالجة مشكلة العجز والحد من آثاره السلبية. اعتمدت الدراسة على منهج البحث الكمي، حيث تم جمع البيانات من التقارير الرسمية للحكومة والبنك المركزي السوداني. تم استخدام نماذج الانحدار المتعدد وأساليب إحصائية أخرى لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي المرتفع، خاصة على البنود غير الإنتاجية، هو أحد العوامل الرئيسية المسببة لارتفاع عجز الموازنة. كما أشارت إلى أن انخفاض الإيرادات الحكومية، بسبب ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع أسعار الصادرات، ساهم أيضًا في تفاقم العجز أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض النفقات غير الضرورية، وزيادة الإيرادات من خلال تنويع مصادر الدخل وتحسين البيئة الاستثمارية. كما أوصت بإصلاح نظام الضرائب وتعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة المالية العامة [21].

4- دراسة عمر محمد الهادي، 2019:

تناولت هذه الدراسة تحليل العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان، مع التركيز على دور الإنفاق الحكومي. انطلقت مشكلة الدراسة من ارتفاع معدلات العجز في الموازنة العامة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الدين العام وتفاقم المشاكل الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة، وتحديد العوامل الأخرى المؤثرة في ذلك، مثل الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي والتضخم. كما هدفت إلى تقديم توصيات للحكومة لمعالجة مشكلة العجز والحد من آثاره السلبية.استخدمت الدراسة منهجية قياسية، حيث تم بناء نموذج انحدار متعدد لتحليل العلاقة بين المتغيرات. تم

([21]) محمد أحمد إسماعيل، **"أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في السودان"**. (الخرطوم: جامعة النيلين، 2020).

الحصول على البيانات من التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي السوداني، وكذلك من قواعد بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة العجز. كما وجدت أن انخفاض الإيرادات الحكومية وارتفاع معدلات التضخم هي أيضًا من العوامل المساهمة في تفاقم العجز أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي، خاصة على البنود غير الإنتاجية، وزيادة الإيرادات من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتنويع مصادر الدخل. كما أوصت بإصلاح نظام الضرائب وتعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة المالية العامة، وتبني سياسات نقدية ومالية هادفة للحد من التضخم [22].

5- دراسة أحمد عبد الرحمن محمد، 2018:

ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة من 2000 إلى 2017..هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة، وتحديد العوامل الأخرى المؤثرة في ذلك، مثل الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي والتضخم. كما هدفت إلى تقديم توصيات للحكومة لمعالجة مشكلة العجز والحد من آثاره السلبية.اعتمدت الدراسة على منهج البحث الكمي، حيث تم جمع البيانات من التقارير الرسمية للحكومة والبنك المركزي السوداني توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي المرتفع، خاصة على البنود غير الإنتاجية، هو أحد العوامل الرئيسية المسببة لارتفاع عجز الموازنة. كما أشارت إلى أن انخفاض الإيرادات الحكومية، بسبب ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع أسعار الصادرات، ساهم أيضًا في تفاقم العجز أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض النفقات غير الضرورية، وزيادة الإيرادات من خلال تنويع مصادر الدخل وتحسين البيئة الاستثمارية. كما أوصت بإصلاح نظام الضرائب وتعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة المالية العامة [23]. لعالمي نتيجة استمرار العجز في الموازنات العامة. أظهرت النتائج أن متوسط مرونة العجز للإنفاق الحكومي بلغت 1.5، وأن الدول ذات

([22]) عمر محمد الهادي، **"العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان"**. (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019).

([23]) أحمد عبد الرحمن محمد، **"أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في السودان"**. (جامعة الخرطوم، 2018).

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

المؤسسات المالية القوية كانت أكثر قدرة على احتواء العجز. أوصت الدراسة بتعزيز الشفافية المالية وتطوير أطر مؤسسية لإدارة الإنفاق العام

الدراسة الميدانية

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أساليب التحليل الإحصائي:

اعتمد الباحثون إلى استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. ألفا كرونباخ.
2. مقاييس الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف عينة الدراسة اعتمادًا على التكرارات والنسب المئوية.
3. اختبار مربع كاي اللا معلمي.

وقد اعتمد الباحثون على برنامج التحليل الإحصائي "المنتج الإحصائية وحلول الخدمة" SPSS الإصدارة 20، وذلك بواسطة إحصائي متخصص في هذا المجال.

أولًا/ البيانات الشخصية:

للخروج بنتائج موضوعية ودقيقة بقدر الإمكان حرص الباحثون على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة بكل تفاصيلها من حيث شمولها على الخصائص التالية: العمر، النوع، المؤهل العلمي. وفيما يلي التوزيع التكراري للبيانات الشخصية للوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

1. توزيع أفراد العينة حسب النوع:

جدول رقم (1/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	32	53%
أنثى	28	46,7%
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

الجدول (1/2/3) والشكل (1/2/3) يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقًا لمتغير النوع. يوضح الجدول أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة 53%، بينما تمثل الإناث 46.7% من إجمالي العينة. وهذا يشير إلى توازن نسبي في تمثيل النوعين في العينة مع تفوق طفيف للذكور.

2. توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم (2/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة%
أقل من 25 سنة	8	13,3%
25 – 30سنة	13	21,7%
30 – 35سنة	11	18,3%
40 – 45سنة	11	18,3%
50فأكثر	17	28,3%
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

الجدول والشكل (2/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقًا لمتغير العمر. يتبين من الجدول أن الفئة العمرية 50 سنة فأكثر تمثل النسبة الأكبر بواقع 28.3%، تليها الفئة 25–30 سنة بنسبة 21.7%، ثم تتساوى الفئتان 30–35 و40–45 بنسبة 18.3% لكل منهما، وأخيراً الفئة أقل من 25 سنة بنسبة 13.3%. وهذا يعكس تنوعاً في الخبرات العمرية مع تركيز على ذوي الخبرة.

3. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (3/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

التخصص	العدد	النسبة %
ثانوي	**1**	**1,66%**
دبلوم	**11**	**18,3%**

جامعي	34	56,66%
دراسات عليا	14	23,3%
دكتوراه	–	–
أخرى	–	–
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

الجدول والشكل (3/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي. يتبين من الجدول أن حملة المؤهل الجامعي يشكلون النسبة الأكبر بواقع 56.66%، يليهم حملة الدراسات العليا بنسبة 23.3%، ثم الدبلوم بنسبة 18.3%، وأخيراً الثانوي بنسبة 1.66%. وهذا يدل على المستوى التعليمي المرتفع لأفراد العينة.

4. توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية:

جدول رقم (4/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الخبرة العملية

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	4	%6,66
5–10 سنة	9	%15
10–15 سنة	16	%26,66
15–20 سنة	13	%21,66
20 –25 سنة	14	%23,33
30 سنة فأكثر	4	%6,66
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

الجدول والشكل (4/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقًا لمتغير الخبرة العملية. يتبين من الجدول أن تتركز أعلى نسبة في فئة 10–15 سنة بواقع 26.66%، تليها فئة 20–25 سنة بنسبة 23.33%، ثم 15–20 سنة بنسبة 21.66%، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة عملية كبيرة.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

5. توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (5/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
محاسب	12	20%
مدير مالي	6	10%
مراجع	9	15%
رئيس قسم	5	8.33%
رئيس حسابات	–	–
أخرى	28	46.66%
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

الجدول والشكل (5/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقًا للمسمى الوظيفي. يتبين من الجدول أنه يشغل المحاسبون النسبة الأكبر بواقع 20%، يليهم المراجعون بنسبة 15%، ثم المدراء الماليون بنسبة 10%، ورؤساء الأقسام بنسبة 8.33%، بينما شكلت الوظائف الأخرى 46.66%، مما يعكس تنوعاً في المسميات الوظيفية.

6. توزيع أفراد العينة حسب الزمالة:

جدول رقم (6/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الزمالة

متغير الزمالة	التكرار
الزمالة الأمريكية	–
الزمالة البريطانية	–
الزمالة السودانية	**2**
الزمالة العربية	**1**
المجموع	**3**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

الجدول والشكل (6/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقًا الزمالة. يعكس الجدول محدودية عدد الحاصلين على الزمالات المهنية في مجتمع الدراسة، حيث يوجد زمالتان سودانيتان وزمالة عربية واحدة، مع عدم وجود زمالات أمريكية أو بريطانية

ثانيًا/ خصائص عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (60) فرد عشوائي من وزارة المالية وذلك لمعرفة أثر عجز الانفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة والتطبيق على وزارة المالية.

صدق وثبات الاستبانة:

يمكن تعريف الصدق في البحث العلمي بأنه مدى دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، والمقصود بثبات المقياس في البحث بأنه المدى الذي يصل إليه المقياس في إعطاء قراءات متقاربة عند كل مرة يتم استخدامه فيها، ويتم قياس ثبات البحث العلمي بطرق متعددة ومختلفة، إلا أن أشهر هذه الطرق هو حساب معامل كارونباخ.

حيث يحسب من المعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{N.\bar{c}}{\bar{v} + (N-1).\bar{c}}$$

حيث:

N: هو عدد العناصر (الأسئلة) في المقياس.

$\bar{c}$: هو متوسط التباين بين العناصر.

$\bar{v}$: هو متوسط التباين لكل عنصر.

معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين 0 و1، وكلما اقترب من 1 دل ذلك على ثبات أعلى للمقياس. بشكل عام، يُعتبر معامل كرونباخ ألفا المقبول في البحوث الاجتماعية يتراوح بين 0.6 و0.9، ويعتمد ذلك على طبيعة البحث ودرجة الدقة المطلوبة.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

جدول رقم (7/2/3): ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	5	.22
المحور الثاني	5	.72
المحور الثالث	5	.61

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

الجدول رقم (7/2/3) يوضح الجدول معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور الاستبانة. المحور الثاني سجل أعلى معامل ثبات بقيمة 0.72 وهي قيمة مقبولة إحصائياً حيث تتجاوز 0.70. المحور الثالث سجل معامل ثبات متوسط بقيمة 0.61، بينما سجل المحور الأول معامل ثبات منخفض جداً (0.22) مما يشير إلى ضعف الاتساق الداخلي لفقرات هذا المحور وقد يتطلب إعادة النظر في صياغة فقراته أو حذفها.

جدول رقم (8/2/3): الإحصائية الخاصة بالاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
عدد الاستبيانات الموزعة	60	100%
عدد الاستبيانات المستردة	60	100%
عدد الاستبيانات الملغاة	–	–
عدد الاستبيانات الجاهزة للتحليل	60	100%

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

الجدول رقم (8/2/3) يوضح الجدول معدلات توزيع واسترداد الاستبانة. تم توزيع 60 استبانة وتم استردادها جميعاً بنسبة 100%، ولم يتم إلغاء أي منها، مما يعني أن جميع الاستبانات (60 استبانة) كانت صالحة للتحليل. هذا يدل على نجاح عملية جمع البيانات وتجاوب كامل من عينة الدراسة، مما يعزز من موثوقية النتائج ويعطي تمثيلاً كاملاً للعينة المستهدفة.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

ثانيًا/ التحليل الوصفي لمحاور الدراسة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصارًا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for social Sciences.

تطبيق أداة الدراسة:

عمل الباحثان على توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (60) مبحوثًا، والتي تمثل عينة من المجتمع المراد تعميم النتائج عليه، وتم جمعها بالكامل مكتملة البيانات، بعد ذلك تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أُعِدت لهذا الغرض حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات رقمية بإعطاء أوزان لكل إجابة، حيث تم إعطاء الأكبر للإجابة الإيجابية مثلًا الإجابة "أوافق بشدة" أعطيت الوزن 5، والإجابة "أوافق" أعطيت الوزن 4، والإجابة "محايد" أعطيت الوزن 3، والإجابة "لا أوافق" أعطيت الوزن 2، والإجابة أوافق بشدة أعطيت الوزن 1.

وتم حساب الوسط الفرضي كالآتي:

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{5+4+3+2+1}{5} = 3$$

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم ايجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعني أن اتجاه إجابات المبحوثين تتجه نحو الجانب الإيجابي أو الموافقة على العبارة أما إذا كان الوسط الفعلي أقل من الوسط الفرضي دل ذلك على أن اتجاه المبحوثين يتجه نحو الجانبي السلبي أو عدم الموافقة على العبارة، أما إذا كان الوسط الحسابي الفعلي مساوي للوسط الفرضي ففي هذه الحالة لا يمكن معرفة اتجاه المبحوثين حول العبارة بصورة قاطعة. ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هل هي في اتجاه الايجابي أم في الاتجاه السلبي للعبارة تم استخدام مربع كاي اللا معلمي لدلالة الفروق بين الإجابات.

أي لاختبار الفرض الآتي: إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسبٍ متساوية (منتظمة) على خيارات الإجابة المختلفة، فإذا كان حجم العينة 50 فيفترض أنهم يتوزعون بنسب متساوية على خيارات الإجابات الخمسة (10.2 لكل خيار إجابة) فإذا كان هنالك فروق ذو دلالة إحصائية

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

بين المتوقع (10.2 لكل خيار إجابة) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعني أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية للعبارة حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الفرضي الفعلي هل هو أكبر من الوسط الفرضي أم أقل منه.

اختبار مربع كاي نحصل فيه على قيمة مربع كاي، وذلك من خلال المعادلة:

$$x^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(o_i - E)^2}{E_i}$$

حيث أن:

o_i : هي التكرارات المشاهدة المتحصل عليها من العينة)

E_i : هي التكرارات المتوقعة (10.2 لكل إجابة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n: عدد أفراد العينة

i: 1. 2 .3

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات المتوقعة والمشاهدة لكل عبارة (سؤال) على حده، فإن القيمة الاحتمالية (P–V or Sig) تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة، وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية (0.05) (حيث أن القيمة الاحتمالية تمثل قيمة الخطأ المسموح به في نتائج الاختبار والقيمة 5% هي القيمة المستخدمة في معظم البحوث) فإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 فهذا يدل على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة، وفي هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي كما ذكرنا أعلاه.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

جدول (9/2/3) التحليل الاحصائي لاختبار صحة الفرضية الأولى :

العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
زيادة تعويضات العاملين تؤدي عجز الموازنة العامة	6	4	7	34	9	2.4000	1.13794	لا أوافق
	10.0	6.7	11.7	56.7	15.0			
من الاسباب الرئيسية لعجز الموازنة تعويضات العاملين	7	3	6	37	7	2.4333	1.14042	لا أوافق
	11.7	5.0	10.0	61.7	11.7			
تقليل تعويضات العاملين يقلل من عجز الموازنة العامة	12	7	6	27	8	2.8000	1.37533	لا أوافق
	20.0	11.7	10.0	45.0	13.3			
توجد علاقة طردية بين مستوى مصروف التعويضات والعجز المالي	19	4	12	19	6	3.1833	1.43198	لا أوافق
	31.7	6.7	20.0	31.7	10.0			
إعادة تقييم مصروف التعويضات يساعد في تقليل عجز الموازنة	24	7	6	20	2	4.3667	6.66376	لا أوافق
	40.0	11.7	10.0	33.3	3.3			

يظهر الجدول (9/2/3) اتجاه عام "لا أوافق" في جميع العبارات المتعلقة بتأثير تعويضات العاملين على عجز الموازنة، نسبة كبيرة (56.7%) لا توافق على أن زيادة تعويضات العاملين تؤدي لعجز الموازنة، الانحراف المعياري مرتفع نسبياً (6.66376) في العبارة الأخيرة مما يشير إلى تباين كبير في الآراء، النتائج تشير إلى أن المستجيبين لا يعتبرون تعويضات العاملين سبباً رئيسياً للعجز.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

جدول (10/2/3) التحليل الاحصائي لاختبار صحة الفرضية الثانية:

العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
زيادة مصروف السلع والخدمات يؤدي الى عجز الموازنة العامة	32	12	3	12	1	4.0333	1.24828	أوافق بشدة
	53.3	20.0	5.0	20.0	1.7			
هناك تأثير مباشر على السلع والخدمات في مستوى العجز في الموازنة العامة	26	13	8	12	1	3.8500	1.23268	أوافق بشدة
	43.3	21.7	13.3	20.0	1.7			
تخفيض مصروف السلع والخدمات يؤدي الى تقليل عجز الموازنة العامة	30	11	10	8	1	4.0167	1.17158	أوافق بشدة
	50.0	18.3	16.7	13.3	1.7			
هناك علاقة طردية بين السلع والخدمات وارتفاع عجز الموازنة	32	10	8	8	2	4.0333	1.23462	أوافق بشدة
	53.3	16.7	13.3	13.3	3.3			
إدارة مصروف السلع والخدمات يؤدي تحسين وضع الموازنة العامة	36	14	7	1	2	4.3500	.98849	أوافق بشدة
	60.0	23.3	11.7	1.7	3.3			

يظهر الجدول (10/2/3) اتجاه عام "أوافق بشدة" في جميع العبارات، نسبة عالية (60%) توافق بشدة على أن إدارة مصروف السلع والخدمات يحسن وضع الموازنة، انحراف معياري أقل مقارنة بالفرضية الأولى، مما يشير إلى توافق أكبر في الآراء، والنتائج تؤكد وجود علاقة قوية بين مصروفات السلع والخدمات وعجز الموازنة.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

جدول (11/2/3) التحليل الاحصائي لاختبار صحة الفرضية الثالثة

العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
هل عجز الموازنة العامة في السودان يعتبر مشكلة خطيرة	36	16	1	4	3	4.3000	1.12446	أوافق بشدة
	60.0	26.7	1.7	6.7	5.0			
زيادة الضرائب يمكن ان تساعد في تقليل عجز الموازنة	26	7	7	18	2	3.6167	1.39115	أوافق بشدة
	43.3	11.7	11.7	30.0	3.3			
الشفافية في إدارة الموازنة العامة تؤدي الى خفض عجز الموازنة	23	18	8	10	1	3.8667	1.15666	أوافق بشدة
	38.3	30.0	16.7	16.7	1.7			
سوء الإدارة المالية يؤدي الى عجز الموازنة العامة	30	30	3	2	3	4.2333	1.04746	أوافق بشدة
	50.0	50.0	5.0	3.3	5.0			
انتعاش الاقتصاد يؤدي الى خفض العجز في الموازنة العامة	21	29	3	4	3	4.0167	1.06551	أوافق بشدة
	35.0	35.0	5.0	6.7	5.0			

يظهر الجدول (11/2/3) إجماع قوي (86.7%) على أن عجز الموازنة مشكلة خطيرة، توافق كبير (100%) على تأثير سوء الإدارة المالية على عجز الموازنة. وارتباط قوي بين انتعاش الاقتصاد وخفض العجز، الانحرافات المعيارية معتدلة تشير إلى تقارب نسبي في الآراء.

مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والإجتماعية
http//:ojs.albutana.edu.sd
ISSN: 1858- 6848
العدد التاسع والعشرون، ديسمبر، 2025 ، ص (26- 53)

الخاتمة: وتشمل على النتائج والتوصيات .

أولاً: النتائج

1. توصلت الدراسة إلى أن زيادة تعويضات العاملين لا تؤدي إلى عجز الموازنة العامة في السودان، وأن تعويضات العاملين ليست من الأسباب الرئيسية لهذا العجز.
2. وجدت الدراسة علاقة قوية وإيجابية بين مصروف السلع والخدمات وعجز الموازنة العامة، بحيث أن زيادة هذا المصروف يؤدي إلى ارتفاع العجز.
3. أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين مصروفات التنمية وعجز الموازنة العامة في السودان، بحيث أن زيادة الإنفاق التنموي يساهم في ارتفاع هذا العجز.
4. أكدت الدراسة أن عجز الموازنة العامة في السودان يعتبر مشكلة خطيرة تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني.
5. توصلت النتائج إلى أن سوء الإدارة المالية وضعف الشفافية في إدارة الموازنة العامة يؤديان إلى تفاقم عجز الموازنة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة إعادة النظر في سياسات الإنفاق الحكومي والتركيز على الإنفاق الإنتاجي وتقليل النفقات الجارية غير الضرورية.
2. تطوير نظم الرقابة والمساءلة على الإنفاق العام وتعزيز الشفافية في إدارة الموازنة العامة.
3. العمل على زيادة الإيرادات العامة من خلال تحسين كفاءة النظام الضريبي وتنويع مصادر الدخل.
4. الاهتمام بالاستثمارات الرأسمالية والمشاريع التنموية التي تحقق عوائد مستدامة على المدى البعيد.
5. تفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة على الإنفاق العام وتحقيق المساءلة.

المصادر والمراجع:

1. عبد الله محمد أحمد. أثر الإنفاق الحكومي في عجز الموازنة العامة للدولة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2022.
2. سارة علي حسن. العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة في السودان. الخرطوم: جامعة الخرطوم، 2021.

3. محمد أحمد إسماعيل. أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في السودان. الخرطوم: جامعة النيلين، 2020.

4. عمر محمد الهادي. العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان. الخرطوم: جامعة السودان ، 2019.

5. أحمد عبد الرحمن محمد. أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في السودان. جامعة الخرطوم، 2018.

6. رفعت المحجوب، المالية العامة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، 234.

7. حسين عمر، مبادئ المالية العامة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2017)، 189.

8. سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات المالية العامة، (بيروت: الدار الجامعية، 2020)، 267.

9. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، (بيروت: دار النهضة العربية، 2018)، 178.

10. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، (عمان: دار المسيرة، 2008)، 178.

11. محمد حلمي مراد، المالية العامة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2010)، 234.

12. محمد عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 2008)، 156

13. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي،(القاهرة: مجموعة النيل العربية،2003)، 89.

14. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، 234.

15. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004)، 167.

16. سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات المالية العامة، (بيروت: الدار الجامعية، 2020)، 267.

17. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، (بيروت: دار النهضة العربية، 2018)، 178.

18. محمد عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2010)، 156

19. حسين عمر، مبادئ المالية العامة، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، 234

20. محمد عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 2008)، 156.

21. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، 89.

22. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، 234.

23. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004)، 167.

24. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، (بيروت: دار النهضة العربية، 1992)

25. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)،

26. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص 198.

المراجع الأجنبية:

1. Mitchell Daniel. The Impact of Government Spending on Fiscal Deficits: A Cross-Country Analysis. Washington DC: Brookings Institution Press, 2021.

2. Anderson Sarah and Williams Robert. Fiscal Policy Dynamics in Developing Countries. London: Oxford University Press, 2022.